أي صيغة للدولة اللبنانية في المرحلة الجديدة(3)

من الدولة الرخوة إلى الدولة المستقرة

د. علي فياض

2005/7/22

يكاد اللبنانيون لا يصدقون أن ثمة فرصة قد آذنت، وهي تحمل في ثناياها إمكان بناء دولة دولة حقيقية وحكم صالح ومؤسسات رشيدة. فاللبنانيون الذين اعتادوا على دولة منقوصة، ووطن معلّق، من الصعب عليهم أن يتصوروا، رغم آمالهم وتطلعاتهم، خروجاً من تلك الحال البائسة إلى الحال المرتجاة.

فهل نحن فعلاً أمام فرصة حقيقية لإعادة بناء الدولة من خلال ترشيد عمل المؤسسات وتطويرها وتصحيح التوازن في العلاقات السياسية؟

برأينا إن ذلك ممكن، وفق شروط معية، من غير أن نذهب بعيداً في التوّهم الذي يفترض أن دولة ذهبية تنتظرنا وراء الباب، وأن التوازنات السياسية ستستوي على استقرار، وتنساب بسيولة دون خضات.

إن البيئة السياسية اللبنانية هي بيئة مشرّعة على الاضطراب الإقليمي وتنطوي على عوامل تعقيد داخلية لا يستهان بها. فالموقف الواقعي في هذا السياق، يستند إلى سؤال: كيف يمكن تحصين الاستقرار اللبناني في وجه رياح الاضطراب الإقليمي، خارج استراتيجية العزل غير الواقعية وغير الممكنة؟ وكيف يمكن تنظيم المؤسسات والعلاقات السياسية داخلياً على النحو الذي يستوعب تناقضات الداخل اللبناني دون الادعاء الواهم بالقدرة على إلغائها.

لذلك على اللبنانيين تحديد ما يريدونه تماماً وما يستطيعون بلوغه في الآن ذاته، دون ادعاء ودون مبالغة. فالإصلاح اللبناني يجب بالدرجة الأولى، أن يكون واقعياً، وبالدرجة ذاتها يجب أن يكون توافقياً. لأنه من الصعب ومن غير الواقعي أن نفترض أننا مقبلون على مرحلة تسمح بتحول جذري في بنية النظام الطائفي، كما أنه سيكون متناقضاً مع حقائق الاجتماع السياسي اللبناني، أن نفترض النجاح لمشروع إصلاحي يقوم على الغلبة والتفرد.

بهذا المعنى، يصبح ضرورياً توسعة قاعدة المشاركة في القرار الإصلاحي، مما يستدعي تغليب الأداء التصالحي وبناء توازنات توافقية بدل الوقوع في إغراء الأكثرية والأقلية أو لعبة السلطة والمعارضة.

إن الدولة التي تستجيب لتطلعات اللبنانيين على اختلافها، والدولة التي تشكّل تعبيراً بنيوياً لتجاوز إخفاقات الداخل وتحديات الخارج، إنما تصح تسميتها دولة سيادة القانون والدولة القادرة، وهذه التسمية إنما يجري استحضارها في مقابل "الدولة الرخوة" إذا استعرنا تعبير عالم الاجتماع السويدي ميردال. فالدولة اللبنانية بصورتها التقليدية، دولة متآكلة، وهي نموذج مثالي لإنتاج كل أعراض الفساد والتعثر والإخفاق. وبسبب من حجم التآكل وتراكمه وامتداده إلى مستويات لا حصر لها، فإن أبواب المعالجة التي يجب أن يتضمنها البرنامج الإصحلاحي، تكاد تطالو كل مستويات عمل الدولة ووظائفها. لكن علينا، تجنّباً للتعميم الذي يصبح في حال المبالغة عبئاً يتعذر بلوغه دفعة واحدة، فإن باب الأبواب الذي يجب عدم التهاون به مطلقاً هو مكافحة الفساد، الذي ضاقت رقعته موضوعياً، وبات على أربابه أن يكونوا أكثر حذراً، وأكثر حاجة لابتداع وسائل تكيف مع متطلبات المرحلة الجديدة.

إن مكافحة الفساد هي المعادل الطبيعي لسيادة القانون، ويشكّل ذلك مدخلاً متصلاً لا سبيل إليه إلا عبر سلسلة من الإصلاحات الهيكلية الضرورية، التي يأتي في طليعتها إصلاح القضاء لناحية تفعيله واستقلاله خارج أية مصادرة رسمية.

فاستقلال القضاء ونزاهته يشكل عنصراً حاسماً في الشفافية والمساءلة ومدعاة لإعادة بناء ثقة المواطن بالدولة. ويندرج في الإطار نفسه أهمية دور مؤسسات الرقابة والتفتيش.

إن الأثر الحاسم لسيادة القانون في التطور التاريخي لصيغة الدولة الحديثة يظهر إلى أي مدى يمكن ذلك أن يؤدي ضابطاً لجوانب الإخفاق الأخرى في بنية الدولة، حتى لو تعذر معالجتها جذرياً، بهذا المعنى فإن سيادة القانون تغدو مثل الأنزيم الكيميائي الذي يعدّل في طبيعة وتركيبة البيئة السياسية برمتها.

هذا هو المدخل، وهو محض بداية، لكنه شديد الأهمية، وقيمته جوهرية في محاولة الخروج مما نقبع فيه.

ولنفترض أن هذه البداية، هي خطوة أولى في عملية يجب أن تكتمل في مشروع وطني توافقي ينتهي عند إلغاء الطائفية السياسية. وهذا يستدعي الاتفاق على تشكيل الهيئة الوطنية العليا لإلغاء الطائفية السياسية التي نص عليها اتفاق الطائف، والتي تُعنى بوضع خطة مرحلية لإلغاء الطائفية السياسية، ولا يخفى ضرورة أن تكون هذه الخطة مرنة متدرجة بعيدة المدى ومحل توافق وتأخذ في الحسبان بكل الهواجس والتعقيدات الاجتماعية والسياسية. وبين سيادة القانون وإلغاء الطائفية السياسية، ثمة خطوات إصلاحية عديدة يمكن المباشرة بها. ومنها اعتماد نظام انتخابي نسبي، وتطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة عبر انتخاب مجالس الأقضية وتوسعة

صلاحيات البلديات، وفصل النيابة عن الوزارة، وإعادة هيكلة الجسم النقابي بهدف تفعيله، لأنه يشكّل أحد مرتكزات فاعلية المجتمع المدني.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن دور الدولة في لبنان يجب أن يكون أقرب إلى مفهوم "الدولة التنموية" الذي يتمسَّك بحرية الاقتصاد وأهمية المبادرة الفردية والقطاع الخاص دون أن تتخلى الدولة عن سياساتها الاجتماعية في توفير الخدمات السياسية وتأمين التوازن الاقتصادي.

إن السؤال الإشكالي الذي تفرض التجربة الطائفية البائسة استحضاره على الدوام هو: هل يمكن فعلاً في ظل التنازع الطائفي المحموم مقنعاً كان أم ظاهراً، أن يكتب لمشروع إصلاحي مرحلي النجاح والفاعلية؟ وبالتحديد هل يمكن في ظل ذلك أن تكون هناك سيادة قانون؟

لا شك في أن إنتاج الفساد يحتاج إلى تواطؤ بين القوى الطائفية الأساسية، وأن الخلل البنيوي يبتلع، في الغالب النيات الحسنة، ويحيلها إلى مجرّد خطاب لا قيمة له ولا صدقية، بيد أن تشكّل نواة تحالف إصلاحي بين قوى أساسية، تنتمي إلى بيئات طائفية مختلفة، سيشكّل عامل إعاقة الخلل البنيوي المشار إليه، وسيفرض في حال توافرت له الصدقية الإصلاحية إحراجاً للقوى الأخرى، وقد ينجح في زجها في قلب الدينامية الإصلاحية نفسها.

فلن يكون مبرراً أن يستمر اللبنانيون في تبرير الفساد والإمعان فيه بصفته نتاجاً لاستمرار الطائفية السياسية وتعذر إلغائها... لأن ذلك هو شكل من أشكال التعاطي مع الفساد بصفته حقيقة بنيوية من حقائق الاجتماع السياسي اللبناني...

إن إلغاء الطائفية السياسية مطلب يجب عدم التهاون به، إلا أن استمرارها يجب ألا يكون مدعاة لقوننة الفساد والتسليم بقهريته، بل والذهاب به بعيداً. فهذا من غرائب السوسيولوجيا اللبنانية.

إن بناء الدولة المستقرة، عملية معقّدة وطويلة، لكن لا بدَّ من بدء، والبدء لا يكون إلا بسيادة القانون ومكافحة الفساد. ويشكّل ذلك إجابة على إحدى الإشكاليتين الرئيسيتين اللتين تواجه اللبنانيين في مرحلة تأسيسية تطاول المؤسسات والعلاقات السياسية.

أما الإشكالية الأخرى، وهي في واقع الحال، متداخلة مع الأولى ولا تنفصل عنها لأنها ترتبط باستقرار الوضع اللبناني برمته، أي في بيئتيه الاجتماعية والسياسية، فهي تتعلق بالدولة القادرة. وهي تعني من زاوية معطيات الجغرافيا – السياسية اللبنانية وبلحظ عناصر التهديد الخارجي، وعوامل تكوين الدولة في لبنان، وجود حاجة لبناء استراتيجية دفاع وطني خارج الرؤية الكلاسيكية لبناء استراتيجيات الدفاع. ففي الواقع اللبناني ثمة عجز بنيوي في البيئة الاستراتيجية

للدفاع، إذا جرت مقاربتها فقط من زاوية الوظائف التقليدية للدولة، مما يفرض البحث عن عوامل تعويض وتدعيم مجتمعية غير تقليدية، وقد أفضت الفرادة اللبنانية إلى تجربة ناجحة للمقاومة، ليس فقط في التحرير إنما أيضاً في مواجهة التهديد الإسرائيلي.

وبالاستناد إلى ذلك تصبح الدعوة إلى نزع سلاح المقاومة، ليست إلا استجابة لمصالح إسرائيل والمشروع الأميركي في الشرق الأوسط، وترك لبنان في حالة عراء استراتيجي مريع.

ما لا ينبغي إغفاله، في اللحظة الراهنة، حال مقاربة إعادة بناء الدولة، هو تداخل الملفين، تداخلاً عضوياً، ملف الإصلاح وملف الاستقرار، وبهذا تصبح المعادلة التي ينبغي على اللبنانيين تحويلها إلى مرتكز لإعادة بناء الدولة، هي معادلة حصيلتها الجمع بين سياسات الإصلاح والتمسك بسلاح المقاومة ودورها. وأي إخلال بأحد طرفي المعادلة سيشكل اضطراباً في المعادلة برمتها وربما تهديدا لها.